حوار

# بعد ست سنوات على هبة أكتوبر....

## مع شوقي خطيب، رئيس لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية

# ماذا تغيّر في وضع الجماهير العربية في اسرائيل؟

بانتهاء العام ٢٠٠٦ تنتهي حقبة تمتد لست سنوات، وبدايتها أحد المنعطفات المهمة في علاقة الجماهير الفلسطينية في اسرائيل، بالدولة الاسرائيلية التي قتلت قواتها البوليسية ١٣ شابا، في محاولة لقمع هبة جماهيرية تضامنا مع أبناء شعبهم الفلسطيني، واحتجاجا على المجازر التي ارتكبتها اسرائيل في غزة والقدس (الأقصى) في اليوم الأول من بداية الانتفاضة الثانية.

لم تنعكس آثار هذا المنعطف على العلاقة بين الدولة ومواطنيها بل على الجماهير الفلسطينية نفسها التي طرحت للنقاش كل الأسئلة حول الهوية والانتماء والمواطنة والحقوق والواجبات والتواصل مع العالم العربي. هذا الحوار مع المهندس شوقي خطيب، رئيس لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية ، رئيس اللجنة القطرية لرؤساء المجالس العربية المحلية في اسرائيل ، تمحور حول الأسئلة المطروحة، خاصة وقد بادر قبل عام ونيف الى صياغة وثيقة تصور مستقبلي للجماهير العربية في اسرائيل شارك في صياغتها مجموعة من المفكرين والمثقفين العرب في اطار ورشات عقدت في الناصرة والقدس وام الفحم وجت، وهي تشكل خطوطا عريضة لبرنامج مستقبلي يتناول أهم القضايا والشؤون الاجتماعية والسياسية والثقافية المتعلقة بالجماهير الفلسطينية في اسرائيل. جرى الحوار في مكاتب لجنة المتابعة في الناصرة في منتصف شهر تشرين الثاني ٢٠٠٦.

شوقي خطيب،

**ق.ا: هل يمكن الاشارة الى تغير في العلاقة بين الدولة والجماهير العربية في موضوع المواطنة ؟**

خطيب: وضع الجماهير العربية ساء بكل المسارات والمجالات، إذا كان الأمر يتعلق بوضعنا الداخلي فقد استمر عدم وضوح

الرؤية الداخلية، والأزمة السياسية، وقنوات الاتصال بين الأحزاب وجمهورها العربي ، أما عن علاقة الجمهور مع المؤسسة الحاكمة، ومع الجمهور اليهودي، فلا أستطيع أن أتحدث عن تقدم معين. من الممكن القول بأنها أفضل من وضعية كانت سائدة من قبل، لذلك من المفروض أن نفهم ما كان قبل يوم القدس والأقصى، لأن ما حدث في ذلك اليوم كان تعبيرا عن عقلية في داخل المجتمع اليهودي ولدى متخذ القرار في المؤسسات الإسرائيلية ، هذه العقلية المستحوذة على المجتمع اليهودي والمؤسسة الحاكمة تتعامل مع المواطنين الفلسطينيين العرب في دولة إسرائيل باعتبارهم مشكلة، وما يشغلهم هو كيفية إدارة هذه المشكلة ،ولذلك سلكت الحكومة الاسرائيلية وشرطتها مع المتظاهرين العرب بعقلية التعامل مع عدو، وهذا ما أثبته أيضاً تقرير لجنة التحقيق ، لجنة أور ، والمؤسف أن هذه العقلية ما زالت سائدة في المجتمع الاسرائيلي.

**وثيقة: التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في اسرائيل**

تشمل وثيقة التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في اسرائيل سبع أوراق كتبها مجموعة من الأكاديميين والمثقفين الفلسطينيين، وقد نوقشت هذه الأوراق في هيئة ضمت حوالي أربعين مثقفا وباحثا وسياسيا أقروا هذه الأوراق، وأعلن عنها في مؤتمر صحافي وهي الوثيقة الأولى من نوعها.

**– هذا انعكس في الانتخابات الأخيرة للسلطة التشريعية (الكنيست)...**

* نعم، هذا اتضح بشكل سافر في الانتخابات الأخيرة بنجاح حزب يحمل عقلية وأيديولوجية واحدة ووحيدة هي العداء للجماهير العربية، ليس فقط في الفكر الترانسفيري، وإنما في المس المباشر بمفهوم المواطنة للإنسان العربي في هذه الدولة ، هذا الحزب يحصل على ١١ مقعدا في البرلمان إضافة إلى أحزاب أخرى تحمل الفكر نفسه ولكن لا تجاهر بذلك، وأستطيع أن أجزم إن هنالك ما بين ٢٥–٣٠ عضو كنيست يحملون هذه العقلية .

مجتمع يوصل هذا الكم الهائل من العنصريين إلى البرلمان ، مجتمع يقبل بأن يكون من يحمل هذه العقلية جزءاً من الحكومة ومتخذي القرار بجانب حزب يدعي اليسار الفكري والاجتماعي زورا (حزب العمل) فهذا إثبات راسخ أن العقلية نفسها التي كانت ما قبل يوم القدس والأقصى ما زالت تعشش في عقول قطاعات واسعة من الجماهير اليهودية.

رغم كل المآسي التي مرت على شعبنا ، شعبنا واجه المشكلة ووصل إلى قول واضح بأنه يريد أن يعيش على أرضه بعزة وكرامة وبمساواة تامة بكل أبعادها المدنية والقانونية والمطلبية، وهو عندما يقول ذلك فهو يعني ما يقوله. المجتمع اليهودي لم يواجه هذا الموضوع وغير جاهز بنفس التصميم والقناعة الداخلية عند المجتمع الفلسطيني . المعضلة في المجتمع اليهودي أنه لا يقول قولاً واضحاً في هذا الموضوع.

**من وثيقة: التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في اسرائيل**

نفَّذت اسرائيل عمليّة التهويد بأشكال عدة، بدايتها تهجير غالبية أبناء الشعب الفلسطيني في العام ١٩٤٨ وهدم أكثر من ٥٣٠ بلدة عربية ومصادرة واسعة للأراضي العربية، وإقامة أكثر من ٧٠٠ مستوطنة يهوديّة، بغية استيعاب اليهود المهاجرين إليها. ارتكزت هذه الأعمال على تهويد الحيّز الجغرافي ومحو الماضي والحضارة الفلسطينية، وإقامة اقتصاد مركزي ومنظومات سياسية تهمِّش وتضْعف الفلسطينيين، خاصة داخل إسرائيل.

**د. أسعد غانم، ورقة: علاقة العرب بالدولة**

**– بعودة الى الوراء، هل هناك اعادة حسابات بين قيادات الجماهير العربية لتقييم الحدث واستخلاص نتائج؟**

* واضح أن حصاد في هبة أكتوبر(تشرين الأول) التي استمرت على مدار أسبوعين ، وقتل ١٣ شابا وجرح المئات فاجأ هذه الجماهير وضرب كل فهمنا للمواطنة ، كان هناك إصرار عند قيادة الجماهير العربية لإقامة لجنة تحقيق رسمية، وظهرت قيادات الوسط العربي أمام هذه اللجنة بعدما قدمنا لائحة اتهام للدولة والحكومة على هذه الجريمة، مع أننا كنا نعرف أن من سيتبوأ رئاسة هذه اللجنة أو يعين

عضوا فيها سيكون من المجتمع الإسرائيلي نفسه حتى وان كان قاضيا ، ولا بد أن يحمل نفس عقلية مجتمعة، قبلنا وضع هذه القضية على الطاولة رغم النقاش العميق في لجنة المتابعة ، وعلى مدار عامين ونصف من المداولات في لجنة التحقيق الرسمية، وظهور التوصيات ، درست لجنة المتابعة المركبة من القوى السياسية الفاعلة في المجتمع الفلسطيني النتائج، وقررت أنه برغم الانتقادات والملاحظات التي كانت لنا على التوصيات، ولكن من منطلق المسؤولية ووعينا بأن هذا التقرير هو مهم ويعتبر " وثيقة رسمية مهمة " ، فقد طالبنا الحكومة الإسرائيلية بالتنفيذ الفوري ، وقلنا.. فيما لو تعاملت المؤسسة بجدية مع هذه الوثيقة من الممكن اعتبارها نقطة تحول في العلاقة بين المجتمع العربي والمؤسسة الإسرائيلية، وبين السكان العرب واليهود، ولكن ، بدلاً من أن تقبل الحكومة اليد الممدودة من قيادة الوسط العربي، أقامت لجنة سياسية وزارية وبتركيبة ٤ أعضاء من ٧ يحملون عقلية مسبقة عدائية عن الجماهير العربية ، منحتها الحق والصلاحية في الإضافة أو الإختصار مما تراه من توصيات لجنة تحقيق رسمية، وهذا يمس بالفكر والرسالة الديمقراطية والقضائية من وراء لجنة قضائية رسمية، ، لذلك ارتأت لجنة المتابعة العربية ان تقاطع هذه اللجنة وثبت صحة موقفنا عندما كتبت هذه اللجنة توصياتها .

ولكن في تقديري ، قيادات الوسط العربي دائماً في حوار ونقاش مستمر تتفق على الكثير من القضايا وتستمر بالنقاش وفحص نفسها، وهذا ما استمرت به ، وكانت تقوم به من قبل واستمرت بذلك ما بعد يوم القدس والأقصى، فليس صدفة أن هنالك اليوم نقاش وحوار حول آليات الرقي بعمل لجنة المتابعة ، وهو في اعتقادي حوار طيب وجدي .

لقد بادرت الى حوار عميق بين مركبات المجتمع من مثقفين وباحثين وسياسيين لوضع تصّور مستقبلي جماعي للجماهير العربية يوضع أمام المجتمع العربي وأمام المؤسسة والمجتمع اليهودي، والى جانبها نرى مبادرات أخرى قامت بها مؤسسات المجتمع المدني في هذا الاتجاه، من أجل الارتقاء من نقطة وموضع رد الفعل إلى موقع مخطط، مبادر وشريك في التنفيذ على المستوى المجتمعي والتحدي المؤسساتي.

مبادرتي لم تأت من فراغ ، أتت من الحاجة الى الارتقاء في مشروع لتنظيم الاقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل ، وللتاريخ أريد أن يكون واضحاً ، أن هذه الاقلية التي بقيت في وطنها بعد التهجير عام ٤٨ ، بقيت بدون قيادة ثقافية وسياسية، ولكن استطاع آباؤنا بتصرف ذكي وحكيم، كردة فعل أولى لتحدي المخطط الصهيوني مع إقامة هذه الدولة ،الإعلان عن قبول حمل الهوية الإسرائيلية، الأمر الذي أحرج المؤسسة ، وربما أن العقلية الاسرائيلية الترانسفيرية التي تحدثت عنها في بداية حديثي ما زالت تتغذى من هذا القرار الذكي، ويبدو أنها حتى في دوائر اليسار الإسرائيلي لا تغفر لنا هذا الموقف، ويبدو أنهم يتصرفون كرد فعل لعدم مغفرتهم فقد ندموا ( كما قال المؤرخ الاسرائيلي بيني موريس) ففرضوا حكما عسكريا بغيضا حتى

**من وثيقة:**

**التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في اسرائيل**

بناءً على التحليل السابق فإن الخيار الأفضل أمام المواطنين العرب هو انتهاج تنمية ذات وجهين: الأول الاندماج في سوق العمل والاقتصاد الإسرائيلي من منطلق حقهم كمواطنين في الفرص المتساوية في سوق العمل والمبادرة؛ والثاني خلق زخم وديناميه داخلية في الحركة الاقتصادية ذات طابع إثني، تؤديان إلى زيادة الفرص في المجتمع العربي والتحرّر النسبي من التبعية وتحقيق التكافل والتماسك المجتمعي.

**بروفسور عزيز حيدر، ورقة: التنمية الاقتصادية**

**من وثيقة:**

**التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في اسرائيل**

إن السياسة التربوية المعمول بها في جهاز التعليم العربي وما عكسته من سلبيات، تستدعي وضع استراتيجية تربوية تأخذ في الحسبان واقع الانكشاف الثقافي والمعرفي والثورة التكنولوجية. ثمة مهمتان رئيستان أمام أية استراتيجية تربوية تهدف إلى بناء مجتمع المستقبل: معالجة التحديات والمشاكل العالقة في الحاضر، وما يظهر ويستجد من عقبات وتحديات في المستقبل؛ والتعامل مع التربية كقوة دافعة لمجتمع المستقبل.

**د.خالد أبو عصبة، ورقة الرؤية التربوية لجهاز التعليم**

العام ١٩٦٦، حتى زوال الحكم العسكري عقب نضال جماهيري عنيد، وهنا لا بد من الاشارة الى دور الحزب الشيوعي النضالي والتثقيفي للمحافظة على وجود هذه الجماهير.

في بداية السبعينيات أقيمت اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، فكان لرؤساء وطنيين مثل توفيق زياد دور أساسي في اتخاذ قرارات حاسمة، منها اعلان اضراب يوم الأرض الذي كان له تأثير مباشر على وقف مسلسل مصادرة الأراضي. وفي بداية الثمانينيات، جرت محاولة لإقامة مؤتمر المساواة ، مؤتمر الجماهير العربية، وحظر هذا المؤتمر بأمر عسكري أصدره رئيس الحكومة آنذاك مناحيم بيغين وكرد فعل للجماهير العربية أقيمت لجنة متابعة شؤون الجماهير العربية التي كانت عبارة عن جسم تنسيقي بين اللجنة القطرية وأعضاء الكنيست العرب، وصار عمل هذا الجسم يرتقي بشكل طبيعي حتى أصبح صاحب القرارات المركزية في حياة الجماهير العربية.

استطاع كل جسم سياسي ممثل في اللجنة أن يكون له دور في آلية اتخاذ القرار والنقاش والالتزام بالقرار الجماعي ، بدون المس بفكره واستقلاليته ، وتطورت اللجنة وارتقت في عملها كتنظيم للاقلية العربية، ومن خلالها والى جانب اللجنة القطرية التي هي جسم محوري أنجزت هذه الجماهير الكثير على المستوى الداخلي، وتقدمت كثيرا في كل ما يتعلق بمفهوم المساواة في هذه الدولة.

ومن أجل أن نرتقي إلى مرحلة التخطيط المبادر بناء على حقنا بوضع تصورنا، رأيت أن أبادر إلى إقامة هذا الحوار بهدف تكوين مجمّع للأصوات القيادية المختلفة ومن خلال الإجماع على الحد الأدنى من المتفق عليه لبلورة إستراتيجية تطور اجمالي مستقبلي للجماهير الفلسطينية في إسرائيل، عبر إنشاء مسار عمل مع مجموعة تشمل أوسع تمثيل لأطياف المذاهب والمعتقدات الفكرية من أجل التعريف الذاتي لكياننا ولعلاقتنا مع الدولة ولربطها برؤية متجانسة قدر الإمكان ، والهدف أن نعمل في كل المجالات ، المجال السياسي ، الثقافي ، الاقتصادي، التربوي، والاجتماعي. تجاوبت نخبة محترمة من جماهيرنا والتقت على مدار سنة وكتبت سبع أوراق في كل المجالات التي ذكرت، ونوقشت هذه الأوراق ولاحقاً ستعرض على الملأ حتى نستطيع أن نشرك أكبر شريحة ممكنة من مجتمعنا بالحوار والنقاش للوصول إلى مسّودة نهائية لهذا الموضوع، وحتى نستعمل هذه المواد وتوضع على طاولة متخذ القرار السياسي لتكون مرجعاً للتخطيط المستقبلي في مسيرتنا من أجل البقاء والرقي.

هذه المسيرة ما زالت مستمرة أمام مجتمع يهودي ومؤسسة تحمل عقلية عداء وصراع مستمر مع الشعب الفلسطيني الذي يعيش خارج هذه الدولة، منهم من يرزح تحت الاحتلال والآخرون مهجرون في دول العالم.

**من وثيقة:**
**التصور المستقبلي**
**للعرب الفلسطينيين في اسرائيل**

المطلع على الأدب الفلسطيني بشكل خاص والثقافة الفلسطينية بشكل عام لا بد أن يلاحظ المشترك لهذه الثقافة أينما كانت وهو أن " فلسطين التاريخية " هي الوطن، ووحدة المكان، حتى وإن كان مجزّأ سياسيًا ومحتلا وممزقًا، تبقى هي الأرض التي يلتقي عليها المبدعون الفلسطينيون، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في المنافي أو في الوطن. والانتماء إلى هذا المكان هو المركب الأول في الهوية القومية والحضارية والثقافية، لأن المكان الفلسطيني يكوّن اللغة الأدبية الأولية بمفردات التاريخ والجغرافيا والحضارة والهم القومي والرؤية الوطنية والى غير ذلك من مفردات تشكل وعي المثقف الفلسطيني والمبدع بشكل عام.

**الأديب سلمان ناطور، ورقة الثقافة الفلسطينية**

**– هل ناقشتم اشكاليات الهوية وما يترتب عنها من تعقيدات على المستويين الاسرائيلي والفلسطيني؟**

* واضح أن موضوع الهوية كان محور الحوار بين أعضاء المجموعة الفكرية، وكان واضحا أنه إذا وصلت المجموعة إلى تعريف لمفهوم الهوية ومفهوم المواطنة فيمكن الاستمرار في كتابة الاوراق الباقية ، كانت مسؤولية عند الجميع وعندي انه من المفروض على كل إنسان يريد أن يقود شعباً يريد الحياة أن يعي أن هنالك محطات تاريخية تواجه المجتمعات، وأحياناً من خلال أوضاع خارجة عن إرادة الإنسان وطموحاته ونواياه، لذلك من الضروري للقيادة السياسية أن تحاول الوصول الى اجماع ، وان تدرك ذلك وتعمل برؤية بعيدة المدى، من أجل الوصول إلى أهداف محددة من خلال واقع موضوعي مؤقت،هذا لا يعني

**لا يوجد أفق سياسي لحل الصراع العربي – الإسرائيلي الفلسطيني، واضح أن استمرار الصراع يعطل مسار نضالنا من أجل الحق في الوجود والبقاء واحقاق تطلعاتنا في المساواة بهذه الدولة ، لذلك فاذا لم يحرز تقدم ملموس في مسار حلّ الصراع فانني أصل إلى نتيجة انه سوف لا يكون تقدم جدي في تغيير وضع الجماهير الفلسطينية في دولة إسرائيل ، هذا يحتم علينا كقيادة قراءة الوضع جيداً وترتيب أوراقنا.**

التنازل عن قراراتنا، وفي تقديري هي واضحة : واستطيع أن أحددها في أربعة مسارات.

١) نحن أبناء هذا الوطن ولا وطن لنا سواه ، ومن الضروري أن نحافظ على كل شبر من هذا الوطن، لان من أهم مقومات الوطن هي الأرض، وهذا يعني أن نعمل كل ما في وسعنا من خلال تصرف حكيم لمنع استمرار سياسة الاقتلاع، وان نفوت الفرصة على العنصريين في استغلال مواقف مغامرة للتحريض على وجودنا هنا.

٢) أننا جزء من الشعب العربي الفلسطيني، وانه من واجبنا إن نناضل من أجل أن يحظى بحقه في الاستقلال والحرية، وهنا من المهم أن نؤكد أننا نفعل ذلك من خلال موقعنا داخل دولة إسرائيل ، ومن خلال النضال البرلماني الشعبي الديمقراطي.

٣) المساواة في كل أبعادها المدنية والحقوقية. واضح أن المساواة هدفنا من خلال نضال مثابر، وإحراج مؤسسات الدولة ووضعها أمام المحك.

٤) علاقتنا مع المجتمع اليهودي في هذه الدولة واضحة، اذ أن هنالك إجماعا من جميع الحركات السياسة الأساسية الفاعلة على الساحة العربية، وقناعة لدى الجماهير العربية في استمرار العيش ضمن دولة إسرائيل كمواطنين متساوي الحقوق، أصحاب الوطن الأصليين، وتجسيد الهوية القومية من خلال هذه الحقيقة آخذين بالحسبان الأبعاد الثلاثة التي ذكرتها ، مع فرضية أن السياسة الرسمية في البلاد ترفضنا كمواطنين متساوي الحقوق، وفي محاولة مستمرة من خلال المؤسسة والمجتمع اليهودي إلى قلب هذه الصورة ، لذلك واجبنا أن نحاول من جانبنا توضيح هذا الأمر للمجتمع اليهودي بشكل مباشر

**– وهل تتوقع هذا التغيير في مجتمع محكوم بالأيديولوجيا الصهيونية؟**

* تركيبة الحكومة الحالية والائتلاف لا يبشران بخير ، حكومة مركبة من حزب في مرحلة تكوينه لا يحمل فكرا أيديولوجيا واضحا كحزب كديما والى جانبه حزب العمل ، وكان من المفروض أن يحمل فكراً سياسياً اجتماعياً يسارياً لكنه يتنكر في الممارسة إلى هذا الفكر. وبجانبهم حزب فاشي بكل معنى الفاشية قائم على عدائية سافرة للجماهير العربية ، تركيبة كهذه لا تشير بان هنالك برنامجا سياسيا واضحا للوصول إلى حل للصراع العربي الفلسطيني ، فوق هذه المظلة هنالك المحّرك الأساسي للسياسة العالمية في عقلية نظام بوش في اميركا وبلبلة في اوروبا وانصياعها التام للفكر والممارسة الاستعمارية الأميركية ، كل هذه المؤشرات توصلني إلى نتيجة حتمية إلى انه لا يوجد أفق سياسي لحل الصراع العربي – الإسرائيلي الفلسطيني، واضح أن استمرار الصراع يعطل مسار نضالنا من أجل الحق في الوجود والبقاء واحقاق تطلعاتنا في المساواة بهذه الدولة ، لذلك فاذا لم يحرز تقدم ملموس في مسار حلّ الصراع فانني أصل إلى نتيجة انه سوف لا يكون تقدم جدي في تغيير وضع الجماهير الفلسطينية في دولة إسرائيل ، هذا يحتم علينا كقيادة قراءة الوضع جيداً وترتيب أوراقنا من خلال الفرضيات التي تحدثنا

**من وثيقة:**
**التصور المستقبلي**
**للعرب الفلسطينيين في اسرائيل**

وفي صلب المساواة القومية–الجماعية المنشودة للعرب الفلسطينيين نطرح مبدأً أساسيًا، هو شراكتهم التامة والحقيقية، وعلى قدم التكافؤ، أفرادًا وجماعة، في كافة الموارد العامة في الدولة، السياسية منها والمادية والرمزية. هذه الشراكة هي حجر الزاوية في بناء مجتمع متساو وعادل في البلاد.

**د. يوسف جبارين، ورقة: المكانة الحقوقية للعرب في اسرائيل**

عنها، لضمان المحافظة على وحدة المليون فلسطيني في أرضهم وتثبيت جذورهم، وذلك يتم فقط من خلال وضع برنامج وطني جماعي وحدوي لتجاوز هذه التحديات.

**– هذا يعني أن لجنة المتابعة يجب أن تكون أكثر فاعلية وتأثيرا في السياسة الاسرائيلية على مستوى حل الصراع أيضا.**

* كما ذكرت فان لجنة المتابعة بوضعيتها الحالية شكلت قفزة نوعية في مسار تنظيم الاقلية العربية ، علينا واجب الارتقاء بهذه المؤسسة وتطوير أدائها وعملها حتى نستطيع أن نفي بتطلعات الجمهور من هذه المؤسسة . الحقيقة إن نتيجة العمل في السنوات الأخيرة وضعت لجنة المتابعة في ذهنية الجمهور العربي في مرتبة مميّزة. كل استطلاعات الرأي التي قامت بها مؤسسات تحمل فكراً عدائياً لهذا الجسم ، أكدت أن أكثر من ٧٥٪ من الجماهير العربية يصغون إلى قرارات لجنة المتابعة ويلتزمون بها، ولذلك لجنة المتابعة ليست إطارا فوقيا وتأتي قوتها ومصداقيتها من نبض الجماهير وإحساس الجمهور والإنسان العادي، حتى البعيد عن السياسة، بأنها تمثل مصالحه وتطرح مواقفه، لجنة المتابعة اليوم تعبّر عن إرادة الجماهير وتحدد الموقف، ولكن تنفيذها بالزخم الشعبي المطلوب هو واجب القوى والحركات السياسة والاجتماعية. وجد في السنة الأخيرة عدم رضى عن تنفيذ قرارات لجنة المتابعة والتزام مركباتها بتنفيذ قرارات، هنالك تباينات كبيرة في هذه المركبات يصعب جسرها ، هنالك فرق شاسع بين التصريح والممارسة ، لذلك واجبنا وواجب مركبات لجنة المتابعة إعطاء الأجوبة على هذه التساؤلات حتى يبقى هذا الجسم في مستوى توقعات الجمهور العادي والمثقف ، والمفكر. وفي الآونة الأخيرة ونتيجة لإصراري على إجراء هذا الحوار والقيام ببعض الخطوات ليكون حوارا جديا ومسؤولا حول طاولة اللجنة، ولإعطاء أجوبة على كل الأسئلة المطروحة، فقد تحقق بعض التقدم، والمؤشر الأول لبداية نهج جديد ظهر في (١٠ تشرين الثاني) في المظاهرة الجامعة استنكارا الجريمة بيت حانون، إذ عملت جميع الأطراف بروح واحدة، والتزام شديد، وعمل جاد لإخراج هذه القرارات وتطبيق العمل الوحدوي على ارض الواقع ، مما أوصل الرسالة الوحدوية إلى الجمهور، وهذه لبنة مهمة للاستمرار بالعمل والارتقاء بتنظيم الاقلية العربية واعتبار لجنة المتابعة في وضعها الحالي مرحلة من مراحل تنظيم هذه الاقلية، والاستمرار بالحوار والنقاش على النقاط الجدلية الموجودة ، هذا الأمر هو الصحي والطبيعي في حياة المجتمع.

**من وثيقة:**
**التصور المستقبلي**
**للعرب الفلسطينيين في اسرائيل**

إن بناء المؤسسات الوطنية وتوضيح أدوارها الداخلية وعلاقتها بالمؤسسات الحكومية والسلطات المحلية المنتخبة والمبادرات الفردية والقطاع الخاص والمؤسسات الحزبية، هي من أهم التحديات التي تتطلب نقاشًا واتخاذ قرارات. تطوير المؤسسات وتفعيلها من شأنه إحداث تغيير حقيقي في مكانتنا الجماعية، في القدرة على التحرك في ظل الصراع في المنطقة، في مكانتنا في الدولة وفي الرؤية الجماعية التي بدأت تتبلور – خصوصًا في أعقاب اتفاقيات أوسلو – لدى التيارات السياسية والمجتمعية الفلسطينية في البلاد.

**السيد جعفر فرح،**
**ورقة العمل المؤسساتي**

**– لكن هذه الصورة لا تعكس أحد أخطر الظواهر في المجتمع الفلسطيني في اسرائيل، وهي تفشي التعصب الطائفي.**

* ما زلنا كمجتمع بحاجة إلى حوار مسؤول وصريح داخل مركبات مجتمعنا حول قضايانا الداخلية، فلربما حتم علينا سلّم الافضليات في مسيرة البقاء أن نضع جانباً بعض القضايا الداخلية ومنها الممارسة الطائفية والقبلية، ولكن اليوم دورنا ومسؤوليتنا أن نضع هذه القضايا في أولى درجات سلم حوارنا ونقاشنا ، لذلك نحن بحاجة إلى وضع برنامج وطني مسؤول وإذا وضعناه بالتعاون مع كل القوى السياسية ووضعنا في أعلى السلّم التثقيف السياسي والحوار السياسي والتزمنا بجسر الهوة ما بين التصريح والممارسة في كل مناحي حياتنا الاجتماعية والدينية والثقافية، واستعمال مصطلحات تكون تحت هذا الغطاء الوطني ، وانتهجنا نهجاً آخر في بيوتنا ومؤسساتنا

، وغيّرنا البنية الاقتصادية، وذللنا الصعاب التي تواجه هذا المجتمع ،فعندها نستطيع القول إننا يمكن أن نقلل من إسقاطات هذه المظاهر ، هنالك مظاهر خطيرة للطائفية، ومع ذلك علينا ألا نجلد أنفسنا وكأن كل شيء قد انهار، فمسيرة البقاء عمرها فقط ٥٨ سنة، ويجب أن نبدأ حالا بالاصلاح والحوار السياسي.

**– كيف وما هي الآلية للوصول الى ذلك؟**

* إذا استطعنا أن نغير من اسلوب جدلنا السياسي وأسلوب وصولنا إلى المواقع المؤثرة في داخل المجتمع، والتي تجري في الساحة الديمقراطية، كانتخابات السلطات المحلية، بحيث تكون انتخابات سياسية، واذا وضعنا برنامجا اقتصاديا للخروج من الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع العربي ، وإذا وضعنا كل ذلك في برنامج وطني اجتماعي سياسي مسؤول، فنستطيع أن نوجّه في اتجاه تثقيف آخر يحاصر الطائفية، وبصفتي واقعياً، لا اتوقع اجتثاث هذه الظاهرة، لكننا نستطيع أن نقلل من إسقاطاتها.

**– وهناك مشكلة أخرى وهي الشبان العرب الذين يجرفهم تيار الأسرلة والصهينة في غياب مؤسسات تثقيف ورعاية وطنية..**

* لا يمكن الحديث عن هذا الموضوع دون الحديث عن الواقع الإسرائيلي بالمفهوم المجتمعي الاقتصادي الحّر، والمنافسة ، وشرعنة استعمال كل الوسائل لتحقيق المكاسب الاقتصادية ، الجماهير العربية ليست موجودة في دوائر متخذ القرار الإسرائيلي، وليست موجودة أيضاً في دائرة الاقتصاد الإسرائيلي القوي الذي يتمثل ب "الهايتك" ( التقنيات العالية) وأيضا التكنولوجيا العادية، وهنالك شريحة كبيرة من مجتمعنا تعلمت وارتقت إلى أعلى مراتب العلم وفرضت وجودها داخل هذا الاقتصاد – كل هذه الوضعية انعكست على الحياة في داخل المجتمع العربي الذي أصبح مجتمعاً مرتبطاً اقتصادياً بشكل مباشر مع المجتمع الإسرائيلي، وداخل أيضاً في مساحة المنافسة، وشرعنت استعمال نفس الوسائل التي يستعملها المجتمع اليهودي، وافرز هذا الوضع الاقتصادي ٣ طبقات اقتصادية في المجتمع ، قلة قليلة تتسلط على الاقتصاد الإسرائيلي، وشريحة وسطية وثالثة هي الشريحة الفقيرة، معظم الجماهير العربية من هذه الشريحة الفقيرة .

**من وثيقة: التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في اسرائيل**

السياسة التخطيطية وسياسة الأراضي التي انتهجتها إسرائيل منذ قيامها لم تترك مجالا للشك بأن تهويد الأرض هو أحد أهم ميزات الدولة الحديثة. فالدولة التي تدّعي الديمقراطية تفتقر اليوم إلى سوق أراض حر. ولا توجد دولة في العالم تمتلك أكثر من ٩٣٪ من مساحتها تحت تعريف "أراضي دولة". وغني عن القول أن الأرض في أسرائيل لا تباع وإنما تستأجر لمدة ٤٩ سنة وتبقى ملكيتها في كل الحالات للدولة.

**د.ثابت أبو راس. ورقة: سياسة الأراضي والتخطيط والبناء**

بعض القوى السياسية توقعت أن يأتي الجواب من القوى السياسية الفاعلة على الشارع العربي، وتتوقع من الأحزاب أن تقوم بدور الجسم التنفيذي، والحقيقة هي أن هذه الأحزاب كانت دائماً في المعارضة لأنها لا يمكن أن تكون ضمن خطوط حكومات إسرائيل التي عملت على ترسيخ الصراع العربي الفلسطيني، وانتهاج سياسة تمييّز ضد الجماهير العربية. في هذه الوضعية أصبح هنالك وضع مميز عند الجماهير العربية. الطبقات الأفقر تريد البحث عن لقمة العيش وتبحث عن أسلوب البقاء داخل هذا الجو الاقتصادي الشرس.

وهنالك شريحة اختارت فرضية الوصول إلى مرتبة اقتصادية ثانية أسوة بالطبقة المتوسطة وهي دخلت إلى المساحة الانتهازية، وهذا يحدث للأسف ، بكل الأقليات والشعوب على مدار التاريخ، وهذا ما يعيدني إلى مسؤوليتنا ومسؤولية القيادة في وضع البرنامج السياسي الاجتماعي من خلال رؤيا وطنية موّحدة، و إلى أهمية المبادرة لوضع تصّور جماعي للجماهير العربية. حتى نستطيع أن نكبح من هذه الظواهر.